الرابع ان المساواة بينهما كب الواقع يستدعى ان لا تقتضى
سالبة المحمول الخارجية وجود الموضوع فى الخارج لعدم
اقتضاء مساويها اياه وهو السالبة الخارجية فان
تحققها بدون وجود الموضوع فى الخارج يستلزم
تحقق مساويها ايضا بدونه ولا فرق بين الخارجية
والذهنية فى اقتضاء وجود الموضوع فيما نسب اليه
القضية وعدم اقتضائه فيه فالذهنية ان اقتضت
وجود الموضوع فى الذهن لابد ان يقتضى الخارجية
ايضا وجود الموضوع فى الخارج وان لم يقتض الخارجية
وجود الموضوع فى الخارج لابد لئلا يقتضى الذهنية
ايضا وجود الموضوع فى الذهن ولما ثبت ان سالبة
المحمول الخارجية لا تقتضى وجود الموضوع فى الخارج
فقد ثبت ان سالبة المحمول الذهنية ايضا لا يقتضى
وجود الموضوع فى الذهن فثبت لنا ان سالبة المحمول مطلقا
لا يقتضى وجود الموضوع بحكم المساواة المذكورة
فالقول بان ذلك لا يدل على ان بعض الايجاب
لا يستدعى وجود الموضوع ناش عن قصور التامل وقلة التدبر

الخامس

الخامس ان بيانه المذكور قاصر عن المط لان الظ
منه ان المساواة بين الذهنيتين لا تدل على ان
سالبة المحمول الذهنية لا تستدعى وجود الموضوع فى الذهن
واما ان المساواة بين الخارجيتين لا تدل على ان
سالبة المحمول الخارجية لا تستدعى وجود الموضوع
فى الخارج لا تستدعى وجود الموضوع كما هو المطلوب
ثم قال الفاضل المذكور فان قلت لا شك انه
لا يصدق اللاشئ واللاممكن بالامكان العام على شئ
بحسب نفس الامر فاذا قلنا كل لا شئ لا ممكن بالامكان العام
فلا وجود لموضوع هذه القضية اصلا فيجب ان لا تصدق
بناء على ما ذكرت من اقتضائها وجود الموضوع
وح ينتقض كثير من قواعدهم ككون نقيض المتساويين
متساويين وانعكاس الموجبة الكلية كنفسها بعكس
النقيض كما هو مذهب القدماء وهذا هو الذى
حداهم على اثبات الموجبة السالبة المحمول والحكم
بانها لا تستدعى وجود الموضوع قلت القضية المذكورة
تصدق حقيقية على ما ذكروه فى المجهول المطلق

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)